الفصل الأول

ولادة دستور عام ١٩٥١
(نوفمبر ١٩٤٩ – أكتوبر ١٩٥١)

لم تكن ولادة دستور عام ١٩٥١ ولادة سهلة ولا يسيرة .. بل كانت صعبة وعسيرة .. ومع ذلك فقد كانت ولادة طبيعية .. بل وجدُ طبيعية.

لقد كان **الواقع المحلي** في الأقاليم الثلاثة، برقة وطرابلس وفزان، يعجّ بمختلف **المحدّدات والتناقضات** ما يكفي لجعل عملية ولادة الدولة الليبية المأمولة ودستورها أمراً معقداً وعسيراً.

غير أن الأمر لم يقتصر على المعطيات والمحددات الليبية الداخلية، بل كانت هناك أيضاً **الأطماع والمناورات والتدخلات الخارجية، الدولية وحتى العربية** التي زادت من تعقيد الأمر وإثارة المخاوف حول إمكانية وقوع عملية الولادة كلية.

ورغم ذلك، فقد استطاع زعماء الأقاليم الثلاثة وفي مقدمتهم الأمير محمد إدريس السنوسي أن يجعلوا ولادة دولتهم ودستورها أمراً ممكناً، بل وواقعاً حياً وطبيعياً. على النحو الذي يتضح من المباحث التالية.

قرار الأمم المتحدة بالاستقلال [١]
(٢١ نوفمبر ١٩٤٩)

بدأت عملية " وضع الدستور الليبي " بالنص عليه في القرار الصادر عن الأمم المتحدة تحت رقم (٢٨٩ – الدورة الرابعة) بتاريخ **٢١ نوفمبر ١٩٤٩ م** الذي قضى بحق ليبيا، التي تتألف من أقاليم برقة وطرابلس وفزان، في أن تصبح دولة مستقلة ذات سيادة قبل الأول من يناير ١٩٥٢، حيث تناول هذا القرار موضوع الدستور في فقرتين من فقراته الإحدى عشر على النحو التالي:

الفقرة الثالثة:

" يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية **ليقرّوا دستوراً لليبيا**، بما في ذلك تعيين شكل الحكومة "

الفقرة الرابعة:

" تعين الجمعية العامة مندوباً عن الأمم المتحدة في ليبيا وتختار مجلساً يساعده ويقدم له النصح. والغرض من ذلك **مساعدة الليبيين في سن الدستور** وإنشاء حكومة مستقلة. "

---

١ الملحق رقم (٧) النص الكامل لقرار الأمم المتحدة.

تعيين مندوب الأمم المتحدة
(أدريان بيلت)

تنفيذاً لقرارها بشأن استقلال ليبيا، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر ١٩٤٩ قراراً بتعيين المستر أدريان بيلت [٢] Adrian Pelt مندوباً عنها لمساعدة الليبيين في سنّ الدستور وإنشاء حكومة مستقلة.

وبدأ المستر بيلت في تنفيذ مهمته بزيارة ليبيا فوصل طرابلس في ١٨ **يناير** ١٩٥٠ وقام بزيارة الأقاليم الثلاثة وأمضى في تلك الزيارة ثلاثة أسابيع، ركّز جهوده خلالها على المشاورات مع الإدارتين البريطانية والفرنسية في الأقاليم ومع الأمير إدريس السنوسي والأحزاب السياسية الرئيسية في طرابلس والمؤتمر الوطني البرقاوي [٣] وزعماء الولايات الثلاث. وكان من بين الموضوعات التي طرقها خلال المشاورات **تسمية الأعضاء الليبيين الأربعة في " المجلس الاستشاري "** (مجلس العشرة) الذي سيساعده في مهمته وفقاً لقرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا.

وإثر انتهاء المستر بيلت من هذه المشاورات أعد **خطة عمل** ضمّنها الخطوات الذي يرى إتّباعها لوضع الدستور ونشره، كما عرض هذه الخطة على **" المجلس الاستشاري "**. وقد اشتملت الخطة على الخطوات التالية:

أ- انتخاب المجالس المحلية في برقة وطرابلس خلال شهر يونيه ١٩٥٠ م.

ب- اختيار **" لجنة تحضيرية "** للجمعية الوطنية في موعد لا يتجاوز شهر يوليه ١٩٥٠ من أجل تقديم التوصيات حول أساليب الانتخاب بما في ذلك تكوين " الجمعية الوطنية الليبية " ووضع مشروع الدستور.

ج- انتخاب **" الجمعية الوطنية التأسيسية "** ودعوتها إلى الاجتماع في خريف عام ١٩٥٠م.

د- تؤلف الجمعية الوطنية **حكومة ليبية مؤقتة** في أوائل عام ١٩٥١ م.

هـ- **إقرار الجمعية الوطنية للدستور** وشكل الحكومة الليبية خلال عام ١٩٥١.

---

٢ دبلوماسي هولندي من أعضاء الجهاز الدائم بهيئة الأمم المتحدة، وسبق له أن اشتغل في عصبة الأمم وكان يشغل يومذاك منصب مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة.

٣ راجع ما ورد بمحاضر اجتماعات المؤتمر الوطني البرقاوي يوم ٢٧ يناير ١٩٥٠ م. س. الحلقة العاشرة.

المجلس الاستشاري
(مجلس العشرة)

كما أشرنا من قبل فقد نصت الفقرة الرابعة من قرار الأمم المتحدة بشأن استقلال ليبيا الصادر في ١٩٤٩/١١/٢١ على اختيار الجمعية العمومية للأمم المتحدة **مجلس يساعد ويقدم النصح لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا.**

وفيما يتعلق **بالكيفية** التي يتشكل بها المجلس المذكور فقد نصت الفقرة (٦) من القرار ذاته:

" يتألف المجلس من **عشرة** [٤] أعضاء على الأسس التالية:

أ- ممثل واحد تعيّنه كل من مصر وفرنسا وإيطاليا والباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة.

ب- ممثل عن كل من الأقاليم الليبية الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا. "

كما نصت **الفقرة السابعة** من القرار ذاته على أن يقوم مندوب الأمم المتحدة (أدريان بيلت) بتعيين **الممثلين الأربعة** عن الأقاليم الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا بعد التشاور مع الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة (رقم ٦) وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية.

وفيما قامت **الدول** المعنية بتعيين أعضائها في المجلس المذكور وهم:

(١) محمد كامل سليم	(عن مصر).
(٢) عبد الرحيم خان	(عن باكستان).
(٣) لويس كلارك	(عن الولايات المتحدة الأمريكية).
(٤) فيتاليانو كونفالونيري	(عن إيطاليا).
(٥) هيوستن هيوارد بيرد	(عن بريطانيا).
(٦) جورج بالاي	(عن فرنسا).

فإن مهمة اختيار الأعضاء الأربعة الآخرين الممثلين لليبيا لم تتم إلا بعد مشاورات واسعة قام بها المستر بيلت (مع الدول القائمة على الإدارة وممثلي الدول الست التي سمّتها الجمعية العامة)، تمكّن في ختامها من اختيار أربعة أسماء من بين قوائم الأسماء التي قدمت إليه كمرشحين [٥]، وهؤلاء الأربعة هم:

---

٤ عرف هذا المجلس " بمجلس العشرة " نسبة إلى عدد أعضائه.

٥ قدم الأمير إدريس إلى المستر بيلت في ١٩٥٠/٣/٢٨ ثمانية أسماء لاختيار واحد منها، وتقدمت الأحزاب السياسية في طرابلس بسبعة أسماء، كما تقدمت الأقليات بأربعة أسماء.

(١) السيد/ **علي أسعد الجربي** – عن برقة (حلّ محله فيما بعد الدكتور **علي نور الدين العنيزي**).

(٢) السيد/ **مصطفى ميزران** – عن طرابلس.

(٣) السيد/ **أحمد الحاج السنوسي صوفر** – عن فزان (حلّ محله بسبب مرضه **محمد عثمان الصيد**).

(٤) **جياكومو مارشينو** (عن الأقليات).

وقد تكامل تشكيل المجلس في ٥ **أبريل ١٩٥٠ م.**[٦]

أما من حيث **صلاحيات** " المجلس الاستشاري " فقد مرّ بنا كيف أنها، وفقاً لقرار الأمم المتحدة، تتمثل بشكل عام في مساعدة مندوب الأمم المتحدة في ليبيا وتقديم النصح له. وفضلاً عن ذلك فقد نصت الفقرة (٥) من القرار المذكور على أن:

" يقدّم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا، **بالتشاور مع المجلس**، تقريراً سنوياً أو أي تقارير خاصة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة. تلحق بهذه التقارير أية مذكرات أو وثائق يرغب مندوب الأمم المتحدة أو **أي عضو من أعضاء المجلس أن يوجه نظر الأمم المتحدة إليها.** "

وفضلاً عما سبق أن أشرنا إليه حول ما ورد بالفقرة (٧) عن صلاحية أعضاء الدول الستة في المجلس بشأن تعيين ممثلي الأقاليم الليبية في المجلس، فقد أوردت الفقرة (٨) من القرار المذكور **صلاحية** أخرى للمجلس على النحو التالي:

" يتوجب على مندوب الأمم المتحدة، أثناء قيامه بمهامه، أن يتوجّه إلى أعضاء المجلس للحصول على نصائحهم وإرشاداتهم، على أنه قد يطلب من مختلف الأعضاء أن يقدّموا آراءهم بشأن مختلف المناطق أو الموضوعات. "

وتفيد الوقائع أن المجلس الاستشاري باشر أعماله في **٢٥ أبريل ١٩٥٠** واستهلّها بمناقشة وإقرار **خطة العمل** التي قدمها إليه مندوب الأمم المتحدة المستر أدريان بيلت، من حيث المبدأ في **٤ مايو ١٩٥٠ م.**

ويذكر الدكتور خدوري مؤلف كتاب " **ليبيا الحديثة – دراسة في تطورها السياسي** " [٧] كيف أن الخلاف ثار في البداية بين المستر بيلت وبين مندوبي **مصر والباكستان** في المجلس حول جملة من القضايا كان في مقدمتها ما إذا كان مندوب الأمم المتحدة (بيلت) **ملزماً بقبول رأي المجلس في القضايا التي يعرضها عليه؟ وما إذا كان**

---

٦ تقرر أن تكون رياسة الجلسات بالتناوب بين الأعضاء وأن تكون الجلسات علنية وأن تكون لغاته الرسمية الإنجليزية والفرنسية والعربية، وأن تتكون فيه خمس لجان فرعية.

٧ م. س. ص (١٦٣ – ١٦٤).

للمجلس حق الفيتو بالنسبة للمندوب ؟ وكان رأي المستر بيلت أنه " المسئول الوحيد " عن أعماله أمام الأمم المتحدة، مع أنه كثيراً ما كان يستشير أعضاء المجلس ويبلغهم عما يقوم به.

كما أورد خدوري أيضاً أنه كثيراً ما كانت آراء ممثلي الباكستان ومصر تختلف عن غيرها من آراء بقية الأعضاء العشرة فيما يتعلق بدور الدول القائمة على الإدارة وشكل حكومة ليبيا الدستوري [٨].

اللجنة التحضيرية
(لجنة الواحد والعشرين)

تضمنت خطة العمل التي اقترحها أدريان بيلت ووافق عليها المجلس الاستشاري من حيث المبدأ في ١٩٥٠/٥/٤ اختيار لجنة تحضيرية للجمعية الوطنية في وقت لا يتجاوز شهر يوليه من العام ذاته.

وتفيد الوقائع أن جدلاً كبيراً وقع داخل المجلس الاستشاري حول عدد من الموضوعات المتعلقة بهذه اللجنة. هل تكون الأقاليم الثلاثة ممثلة في اللجنة بالتساوي أم على أساس عدد السكان في كل إقليم؟ ثم ما هي الكيفية التي يتم بها تحديد أعضاء كل إقليم هل هي بالاختيار أم بالانتخاب ؟ كما ثار جدل آخر حول مشاركة الأقلية الإيطالية بطرابلس في اللجنة [٩] ؟

وانتهى الجدل بالاتفاق على:

(١) أن يكون تمثيل الأقاليم الثلاثة بالتساوي داخل اللجنة بمعدل سبعة أعضاء عن كل إقليم (ومن ثم عرفت اللجنة بلجنة الواحد والعشرين).

(٢) أن يختار الأمير إدريس ممثلي برقة.

(٣) أن يختار زعيم فزان أحمد سيف النصر ممثلي فزان.

(٤) أن يقترح مندوب الأمم المتحدة ممثلي طرابلس في اللجنة بعد التشاور مع زعمائها.

---

٨ راجع ما ورد أيضاً في مذكرات السيد محمد عثمان الصيد الذي كان عضواً في المجلس الاستشاري حول مواقف بعض الأعضاء في المجلس الاستشاري. " محطات من تاريخ ليبيا: مذكرات رئيس الحكومة الليبية السابق " أعدها للنشر طلحة جبريل (الرباط، بدون ناشر، ١٩٩٦ م) ص (٦٤ – ٦٩).

٩ راجع على سبيل المثال خدوري م. س. ص (١٦٧ – ١٧٠). راجع أيضاً سامي حكيم م. س. ص (٦٥ – ٦٨).

(٥) أن يجتمع أعضاء اللجنة في طرابلس في موعد لا يتجاوز **الأول من يوليه ١٩٥٠** لوضع خطة لتحقيق الأهداف المذكورة في الفقرة الثالثة من قـرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باستقلال ليبيا **(وضع الدستور وتعيين شـكل الحكومة)**.

وتم بالفعل اختيار ممثلي الأقاليم الثلاثة في اللجنة على النحو التالي:

أ- عن إقليم برقة:

(١) خليل القلال.
(٢) عمر فائق شنيب.
(٣) أحمد عقيلة الكزة.
(٤) عبد الكافي السمين.
(٥) الطايع البيجّو.
(٦) محمود حسين بو هدمة.
(٧) رشيد الكيخيا.

ب- عن إقليم طرابلس [١٠]

(٨) الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم.
(٩) الشيخ أبو الربيع الباروني.
(١٠) سالم لطفي القاضي.
(١١) عبد العزيز الزقلعي.
(١٢) سالم المريّض.
(١٣) أحمد عون سوف.
(١٤) علي رجب.

ج- عن إقليم فزان

(١٥) علي المقطوف.
(١٦) طاهر الجرّاري.
(١٧) علي بديوي.
(١٨) أبو القاسم بوقيلة.
(١٩) أحمد الطبولي.
(٢٠) محمد عثمان الصيد.
(٢١) السيد المهدي (قاضي غدامس).

---

١٠ ثار جدل كبير بين الزعماء الطرابلسيين وفي داخل المجلس الاستشاري حول تسمية ممثلي إقلـيم طرابلس في اللجنة. راجع خدوري م. س. ص (١٦٩ - ١٧٠).

ولم يتمكن بيلت من دعوة أعضاء اللجنة التحضيرية إلى الاجتماع إلا في ٢٥ يولية ١٩٥٠. وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها في مقر مجلس هيئة الأمم في طرابلس يوم ٢٧ من الشهر ذاته حيث أقرت لائحتها الداخلية [١١] ، وانتخبت الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم (عن طرابلس) رئيساً لها وخليل القلال (من برقة) ومحمد عثمان الصيد[١٢] (من فزان) سكرتيرين.

وعقدت اللجنة بعد ذلك اجتماعين آخرين الأول في ١٣ أكتوبر ١٩٥٠ والثاني في ١٥ من الشهر ذاته. وبالطبع فقد ثار الخلاف حول عدد من الموضوعات التي جرى بحثها ومن أبرزها:

(١) كم يجب أن يكون عدد أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية؟ وهل سيكون توزيعهم بين الأقاليم بالتساوي أم على أساس الكثافة العددية؟
(٢) ما هو أسلوب تحديد أعضاء الجمعية؟ هل هو بالاختيار أو بالانتخاب؟

وفي نهاية المطاف تمكنت اللجنة التحضيرية من إصدار قرارها بالإجماع بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥٠ حول مختلف القضايا التي تم بحثها كما يلي [١٣]:

(١) تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضواً.

(٢) يتم تمثيل المناطق الثلاث أي برقة وطرابلس وفزان على أساس التساوي العددي بمعنى عشرين ممثلاً لكل منطقة.

(٣) يتم التمثيل على أساس اختيار الممثلين، على أن يراعى العدل بين الأحزاب السياسية العربية في المناطق المختلفة، ويهتم بالأشخاص المستقلين والشخصيات البارزة، وخاصة في منطقة طرابلس.

(٤) يختار سمو الأمير محمد إدريس السنوسي ممثلي برقة، ويختار سعادة أحمد سيف النصر ممثلي فزان، ونزولاً عند اقتراح تقدم به ممثلو منطقة طرابلس بالإجماع إلى لجنة الواحد والعشرين، يوكل أمر اختيار ممثلي منطقة طرابلس إلى رئيس اللجنة صاحب الفضيلة محمد أبو الإسعاد العالم. فبعد أن يقوم فضيلته بالمشاورات والمحادثات الضرورية، يعد جدولاً بأسماء المرشحين ويقدمه إلى لجنة الواحد والعشرين في تاريخ لا يتأخر عن ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠. وترسل نسخ من هذا القرار إلى سمو الأمير وسعادة أحمد بك.

---

١١ نصّت اللائحة الداخلية على أن تتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأصوات ويكتمل النصاب القانوني بحضور خمسة عشر عضواً. راجع الدكتور إسماعيل مَرزة. " القانون الدستوري " من منشورات الجامعة الليبية. دار صادر، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٦٩ ص (١٦٩).

١٢ راجع ما ورد بمذكرات محمد عثمان الصيد بشأن مشاركته في أعمال هذه اللجنة م. س. ص (٥٧ – ٦٢).

١٣ خدوري م. س. ص (١٧٢ – ١٧٣).

(٥) لا يسمح للأقليات غير الوطنية أن تشترك في الجمعية الوطنية أو تمثل فيها. على أنه ثمة رغبة أصيلة وشعور عام بأن جميع الحقوق المدنية والدينية والاجتماعية للأقليات جميعها سيضمنها دستور ليبيا المقبل. واللجنة واثقة من أن هذا المبدأ سيكون موضع اهتمام الجمعية الوطنية عندما تعد الدستور، على ما يجرى العمل في الدول المتمدنة جمعاء.

(٦) ستعقد الجمعية الوطنية جلستها الأولى في مدينة طرابلس في **٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠**، ويترك لها بعد ذلك أن تقرر عقد جلساتها التالية حيثما شاءت.

الجمعية الوطنية التأسيسية

تفيد الوقائع بأن المفتي **الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم** لم يتمكّن من تقديم كشف المرشحين عن منطقة طرابلس إلى لجنة الواحد والعشرين إلا في **٣٠ أكتوبر** (بدلاً من ٢٦ منه) ١٩٥٠ م. وفضلاً عن ذلك فقد جرى انتقاد المفتي من قبل عضوي اللجنة **عبد العزيز الزقلعي وعلي رجب** على أساس أنه لم يتمكّن من استشارة الأحزاب السياسية جميعها ولا الشخصيات المستقلة.

وعلى أي حال فقد تشكلت الجمعية الوطنية التأسيسية في النهاية من السادة الآتية أسماؤهم:

أولاً: عن برقة:

١- عمر فائق شنيب * (نائب رئيس الجمعية).
٢- محمد السيفاط بو فروة.
٣- عبد الحميد الدلاف.
٤- رافع بو غيطاس.
٥- أحميدة المحجوب.
٦- سالم الأطرش.
٧- خليل القلال.
٨- الطايع البيجّو.*
٩- أحمد عقيلة الكزة. *
١٠- محمود بوهدمة.
١١- عبد الكافي السمين. *
١٢- سليمان الجربي (سكرتيراً للجمعية).

---

* هؤلاء كانوا أيضاً أعضاء في اللجنة التحضيرية ، ويشير هذا الأمر إلى ندرة العناصر الوطنية التي كان يمكن الاعتماد عليها.

١٣- محمد بو رحيّم.
١٤- عبد الجواد الفريطيس.
١٥- المبروك الجيباني.
١٦- الكيلاني لطيوش.
١٧- طاهر العسبلي.
١٨- عبد الله عبد الجليل سويكر.
١٩- حسين جربوع.
٢٠- أبو بكر بوذان.

ثانيا: عن طرابلس

١- أحمد عون سوف.
٢- عبد العزيز الزقلعي.
٣- منير برشان.
٤- علي تامر.
٥- أحمد السري (الصاوي).[١٤]
٦- مختار المنتصر
٧- سالم المريّض.
٨- محمد المنصوري.
٩- محمد الهنقاري.
١٠- الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم (رئيس الجمعية).
١١- علي الكالوش.
١٢- عبد المجيد كعبار.
١٣- عبد الله بن معتوق.
١٤- محمد الهمالي.
١٥- إبراهيم بن شعبان.
١٦- يحي بن مسعود بن عيسى (سكرتيراً للجمعية).
١٧- أبو بكر نعامة (بو نعامة).
١٨- محمود المنتصر.
١٩- الطاهر القره ماناللي.
٢٠- علي بن سالم.

---

١٤ أورد الصيد في مذكراته (م. س. ص. ٦٥) أنه استقال من الجمعية لأنه كان مع وحدة اندماجية بين الأقاليم الثلاثة وضد النظام الاتحادي. راجع أيضاً تحت عنوان " في الأوساط الأهلية " بهذا الفصل.

ثالثاً: عن فزان

١- السنوسي حمادي.
٢- علي بديوي.
٣- الفيتوري بن محمد.
٤- الشريف علي بن محمد.
٥- طاهر القذافي بريدح.
٦- منصور بن محمد خليفة.
٧- المبروك بن علي عريبي.
٨- طاهر بن محمد العالم (سكرتيراً للجمعية).
٩- محمد عثمان الصيد [١٥] (نائب رئيس الجمعية)
١٠- حمد الأمير.
١١- علي عبد اللطيف القطروني.
١٢- أبو القاسم بوقيلة.
١٣- أحمد الطبولي.
١٤- علي السعداوي.
١٥- أبو بكر بن أحمد.
١٦- سعد بن ميدون.
١٧- الأزهري بن علي الحطماني.
١٨- الهادي بن رمضان.
١٩- علي المقطوف.
٢٠- محمد العكرمي.

قبل أن تشرع الجمعية الوطنية التأسيسية في مباشرة اجتماعاتها وأعمالها بطرابلس، كانت **اللجنة السياسية والجمعية العامة للأمم المتحدة** تناقش خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٠ التقرير [١٦] السنوي الأول الذي قدّمه المستر بيلت بتاريخ ١٩٥٠/٩/١ حول ما قام به من خطوات على طريق تنفيذ توصيات المنظمة بشأن استقلال ليبيا. وقد وجّهت وفود دول عديدة من أبرزها **الاتحاد السوفييتي ومصر** (وعدد

---

١٥ استقال محمد الصيد من عضوية الجمعية الوطنية التأسيسية ليتفرغ لعضوية المجلس الاستشاري (مجلس العشرة) وحلّ محله في عضوية الجمعية **خليل الشاعر**. مذكرات الصيد م. س. ص (٦٩).

١٦ كان قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٩/١١/٢١ حول استقلال ليبيا قد أوجب في الفقرة الخامسة منه على مندوب الأمم المتحدة (المستر بيلت) أن يقدم، بالتشاور مع المجلس الاستشاري، تقريراً سنوياً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، كما أوجب القرار ذاته في الفقرة العاشرة منه على الدول القائمة على إدارة ليبيا أن تقدم، بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة (بيلت) تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة عن الخطوات التي تتخذها لوضع التوصيات الواردة بقرار الجمعية العامة بشأن استقلال ليبيا موضع التنفيذ.

من الدول العربية والآسيوية الأخرى) انتقادات شديدة إلى **الأسلوب الذي تمّ به تأليف الجمعية الوطنية التأسيسية** (أسلوب الاختيار وليس الانتخاب) ووصفته بأنه " **غير ديمقراطي** ".

وقد اعترف أدريان بيلت خلال مناقشة تقريره من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن خطوتي " **التساوي في تمثيل الأقاليم الثلاثة** " و " **استعمال أسلوب الاختيار بدلاً من الانتخاب** " في تعيين أعضاء الجمعية التأسيسية، تبدوان غير ديمقراطيتين وأنهما تمتا ضد مقترحاته ووجهات نظره، غير أنه دافع عما تم إنجازه من خطوات على طريق تأليف الجمعية الوطنية التأسيسية بخطاب كان من بين ما جاء به:

" ... يخيل إلى أنني أضيع وقت الجمعية العامة إذا دخلت في تفصيلات القضية، ولكني أريد أن أبين أن أعضاء الجمعية الوطنية قد عيّنوا ولم ينتخبوا بالرغم من النصيحة التي قدمتها أنا، وأن التساوي في التمثيل بين الولايات الثلاث أدخل في تنظيم الجمعية الوطنية على أنه تدبير سياسي لا مفر منه. فقد جعلت كل من برقة وفزان التساوي في التمثيل شرطاً لابد منه لاشتراكهما في لجنة الواحد والعشرين وفي الجمعية الوطنية، وما كان يمكن أن تجتمع أية واحدة من هاتين المنطقتين على غير هذا الأساس، ولا كان بالإمكان السير في الخطوة الأساسية الأولى نحو الوحدة الليبية لو أن هذا الشرط رفض ... "

" أما فيما يتعلق بهذه الجمعية الوطنية التي ستجتمع في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، فإنني أشعر بأنني مضطر إلى القول أنه ما دامت الجمعية معينة لا منتخبة ففي نفسي شيء كثير من الشك في أنها تملك السلطة الأدبية والسياسية التي تمكنها من وضع دستور نهائي ثابت لليبيا. "

" لقد كنت دوماً أتصور ليبيا المستقلة المقبلة دولة ديمقراطية. ومن ثم فإنه من الأفضل أن يكون برلمان الغد في ليبيا منتخباً، أي ينتخبه الشعب الليبي بكامله. وفي الوقت ذاته يتحتم علينا أن ندرك أوضاع ليبيا كما هي. فإن ليبيا، بسبب العوامل الجغرافية والتاريخية، مكونة من ثلاث مناطق. وهذه المناطق مع أنها تتمتع بالكثير المشترك فيما بينها – أكثر مما يلزم لتكوين أمة موحدة في دولة واحدة – فإن لكل منها أيضا خصائصها المحلية ووجهات نظرها ومصالحها التي ترتبط والتي تريد أن تحافظ عليها. وهذا ينطبق بشكل خاص على برقة وفزان ".

غير أن **الجمعية العامة للأمم المتحدة** وضعت حداً للجدل الذي دار **حول شرعية الجمعية الوطنية التأسيسية، وأقرّت الخطوات الدستورية التي قام بها بيلت تنفيذاً لمهمته في ليبيا.** [١٧]

---

١٧ خدوري م. س. ص (١٧٤ – ١٧٩). راجع أيضا سامي حكيم م. س. ص (٦٨ – ٧٩) ودي كاندول م. س. ص (١١٣ – ١١٤).

وعلى الرغم من إقرار الأمم المتحدة للخطوات التي قام بها مندوبها المستر بيلت، واعتبارها الجمعية الوطنية التأسيسية التي تمّ اختيارها شرعية وصحيحة، إلا أن الجدل حول هذا الموضوع ظل قائماً ومُثاراً من قبل بعض الأطراف داخل المجلس الاستشاري (مندوبو طرابلس ومصر وباكستان) ومن خارجه بل ومن خارج ليبيا وبخاصة في مصر (كما سنرى).

الشروع في عقد الاجتماعات

عقدت الجمعية الوطنية التأسيسية **أول اجتماع** لها يوم السبت المصادف **الخامس والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٥٠**. وانتخبت الجمعية الشيخ **محمد أبو الإسعاد العالم** (مفتي طرابلس) رئيساً لها [١٨]. (أكبر الأعضاء سناً) كما جرى انتخاب **عمر فائق شنيب** (من برقة) نائباً للرئيس **والمبروك الجيباني** (من برقة) سكرتيراً. [١٩]

وقد وجه مندوب الأمم المتحدة بيلت كلمة إلى الجمعية قال فيها:

" إن وضع الدستور الليبي يمثل خطوة واسعة في سبيل تحقيق تطلعات الليبيين، في تكوين دولة موحدة الأسس متينة الأركان ليعيش الجميع في حرية وسلام. " كما أشار نائب رئيس الجمعية السيد **عمر فائق شنيب** " **أن الجمعية الوطنية مكلفة بوضع دستور دائم لليبيا** ". [٢٠]

وفي جلسة الجمعية الثانية **يوم ٢٧ نوفمبر**، وافقت على **مشروع لائحتها الداخلية** التي كانت قد أعدت من قبل لجنة فرعية. وقد تقرر بموجب اللائحة أن تتخذ القرارات **بأغلبية ثلثي الأعضاء** الحاضرين في الجلسة المنعقدة بنصاب صحيح [٢١]. واتخذت الجمعية الوطنية عدداً من القرارات التنظيمية تمثلت في [٢٢]:

أ- انتخاب نائبين للرئيس وهما: **عمر فائق شنّيب** (عن برقة) **ومحمد عثمان الصيد** (عن فزان).

ب-انتخاب سكرتارية الجمعية على النحو التالي: **سليمان الجربي** (عن برقة) **وطاهر بن محمد العالم** (عن فزان) **ويحي مسعود بن عيسى** (عن طرابلس).

وقد نصت اللائحة الداخلية على أن اختصاص الجمعية الوطنية يتمثل في إعداد دستور ليبيا وتحديد الحكومة. كما أكد رئيس الجمعية في جلستها الثالثة أن مهمتها هي **وضع دستور البلاد لا مشروع دستور.** [٢٣]

---

١٨ الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم الذي كان رئيساً للّجنة التحضيرية أيضا.
١٩ السبكي . م. س. ص (١٧٤ – ١٧٥).
٢٠ السبكي. م. س.ص (١٧٥).
٢١ مَرزة. م. س. ص (١٧٠).
٢٢ السبكي م. س. ص (١٧٥ – ١٧٦).
٢٣ سنلاحظ فيما بعد أن هذا الموضوع أثار جدلاً واسعاً داخل المجلس الاستشاري.

قانونان أساسيّان

وفي إطار التوطئة للشروع في إعداد مسودة الدستور قامت الجمعية الوطنية في **٢ من ديسمبر ١٩٥٠** بإقرار **مبدأين** صاغتهما في شكل **قانونين أساسيين** اعتبرا ضروريين لتقرير مستقبل الدولة الليبية. [٢٤]

أما **المبدأ الأول** فقد نص على أن:

" تكون ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، وأن يكون **شكل الحكم فيها اتحادياً فيدرالياً** عادلاً ".

ولقى هذا المبدأ قبولاً فورياً من ممثلي برقة وفزان في الجمعية، أما ممثلو طرابلس فقد قبلوه في النهاية على مضض ، وعلى أمل أن يكون النظام الاتحادي خطوة على طريق الوحدة الكاملة بين الأقاليم الثلاثة. وقد أثار تبنّي هذا المبدأ المزيد من الجدل في الأوساط الليبية حول شرعية الجمعية الوطنية (كما سنرى) وحول فائدة وحكمة هذا الاختيار. وساد في النهاية الرأي القائل بأن النظام الاتحادى هو الخطوة العملية الوحيدة التي تتيح للولايات الثلاث الارتباط معاً بحيث تؤول في النهاية إلى الوحدة التامة. [٢٥]

أما **المبدأ/ القانون الثاني** فقد نص على أن:

" تكون الحكومة **ملكية دستورية ديمقراطية نيابية** تحت تاج الملك السيد محمد إدريس المهدي السنوسي ".

وقد جرى إقرار هذا القانون **بالإجماع في** جلسة الجمعية الوطنية ذاتها المنعقدة يوم **الثاني من ديسمبر ١٩٥٠** وسط الهتاف والتهليل. كما قررت الجمعية إبلاغ الأمير إدريس بقرارها الذي اتخذته، وبأنها تعتبره منذ ذلك اليوم ملكاً للبلاد.

وثيقة البيعة

أعدت الجمعية الوطنية **وثيقة مبايعة** [٢٦] **الملك إدريس**، وقامت بتبليغه بالبرقية التالية:

" صاحب الجلالة الملك محمد إدريس المهدي السنوسي ملك ليبيا الأول.
بنغازي

---

٢٤ الصيد م. س. ص (٦٤ – ٦٧)، خدوري م. س. ص (١٩٣ – ١٩٥)، مرزا م. س. ص (١٧٠ – ١٧١)، دي كاندول م. س. ص (١١٣ – ١١٤)، السبكي م. س. ص (١٧٦).

٢٥ راجع " ليبيا بين الماضي والحاضر .. " للمؤلف. الجزء الثاني/ المجلد الرابع فصل " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الاتحادي ".

٢٦ راجع الملحق رقم (٨).

تتشرف الجمعية الوطنية الليبية أن ترفع إلى جلالتكم قرارها التاريخي المُتخذ بالإجماع في يوم السبت الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم ٢٢ صفر ١٣٧٠هـ الموافق الثاني من ديسمبر سنة ١٩٥٠، بالمناداة بجلالتكم ملكاً شرعياً على ليبيا بحدودها الطبيعية، فاقبلوا ولاءها وإخلاصها مع تهانيها القلبية، ودمتم لشعبكم الوفي الأمين، ودام لليبيا مليكها المحبوب. " [٢٧]

وقد شكر الأمير إدريس الجمعية على قرارها مؤكداً قبوله له [٢٨]، **غير أنه آثر تأجيل إعلان قبوله للقرار إلى أن يتم وضع الدستور الذي سوف يتيح له أن يمارس صلاحياته**، ومن ثم فقد أصبح لقب الأمير منذ يومذاك " **الملك المقبل** ".

وفي **الرابع من ديسمبر ١٩٥٠** أقرّت الجمعية الوطنية التأسيسية بالإجماع **قانوناً أساسياً** آخر حددت بموجبه شكل **العلم الوطني** وأبعاده، وقد أصبح ذلك القانون وسابقاه من مواد الدستور الليبي الذي كانت الجمعية بصدد الشروع في إعداده.

وفي **السابع عشر من ديسمبر ١٩٥٠** انتقلت الجمعية الوطنية التأسيسية بكامل أعضائها إلى مدينة **بنغازي**، وقدمت إلى الأمير إدريس، في شكل **وثيقة بيعة** [٢٩] قرارها باختياره ملكاً لليبيا، وقد تم ذلك بحضور رئيس وزراء حكومة برقة السيد **محمد السائح**، وزعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي السيد **بشير السعداوي** وغيرهما من الأعيان. وأكّد الأمير/ الملك إدريس خلال ذلك الاجتماع التاريخي **بأن الوحدة التامة هي الهدف النهائي للجميع.** [٣٠]

وفيما كانت الجمعية الوطنية تستعد للشروع في اتخاذ التدابير من أجل وضع دستور البلاد إذا بها تفاجأ بتصاعد **الاحتجاجات والاستنكارات** على أسلوب تشكيلها (الاختيار بدلاً من الانتخاب) فضلاً عن اختيارها للنظام الاتحادي الفيدرالي.

---

٢٧ مرزا م. س. ص (١٧١ – ١٧٢).

٢٨ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مذكرات السيد مصطفى بن حليم بصحيفة " الشرق الأوسط " اللندنية، العدد (٥٢٣٨) الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٤/١ م والصيد م. س. ص (٦٦).

٢٩ كانت الوثيقة موقّعة من قبل جميع أعضاء الجمعية الوطنية.

٣٠ جاءت هذه العبارة على لسان الأمير إدريس رداً على البيان الذي ألقاه السيد/ عبد العزيز الزقلعي أحد أعضاء الجمعية الطرابلسيين وأعلن فيه أنه يشارك في شرف إعلان الأمير إدريس ملكاً على ليبيا، ولكنه مايزال يحبّذ أن يكون شكل الحكومة موحداً لا اتحادياً. وقد قدم السيد الزقلعي استقالته من الجمعية لأنه لم يرغب في الإسهام بوضع دستور أساسه الفكرة الاتحادية.

احتجاجات حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي

على الرغم من أن السيد/ **بشير السعداوي** رئيس حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي كان ضمن الحاضرين في الاجتماع الذي جرى ببنغازي يوم **١٧ ديسمبر ١٩٥٠**، وقامت خلاله الجمعية الوطنية التأسيسية بتسليم الملك المقبل إدريس وثيقة البيعة، إلا أنه لم تمض أسابيع قليلة على عودة السيد السعداوي إلى طرابلس حتى قام حزبه (المؤتمر الوطني الطرابلسي) يوم **٢٣ يناير ١٩٥١** بتحريك مظاهرة صاخبة جابت شوارع طرابلس وتقدّمت نحو مكتب الأمم المتحدة وقدّم زعماؤها إلى أدريان بيلت ثلاثة مطالب هي: حلّ الجمعية الوطنية، ونظام الحكومة الوحودية، والتمثيل المتكافئ.[٣١]

وفي **٢٧ يناير ١٩٥١** وصل بشير السعداوي إلى القاهرة كي يؤثر على كل من جامعة الدول العربية والصحافة المصرية.[٣٢]

وفي **٢٢ فبراير ١٩٥١** أرسل فرع المؤتمر الوطني الطرابلسي بمصراته احتجاجا إلى المستر أدريان بيلت ذكر فيه أن جميع سكان مصراته يؤيدون وحدة ليبيا ويعارضون الفيدرالية.[٣٣]

وخلال **شهر مارس ١٩٥١** وفصل الربيع قاد حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي **حملة احتجاج** ضد الجمعية الوطنية التأسيسية وبأنها غير ذات اختصاص بوضع الدستور[٣٤]. كما عقد الحزب اجتماعا بطرابلس يوم **٦ مارس ١٩٥١** واتخذ قراراً بالإجماع بعدم الاعتراف بالجمعية الوطنية التأسيسية وأعلن انسحاب أعضاء الحزب من عضوية الجمعية.[٣٥]

أما السيد **مصطفى ميزران** (ممثل طرابلس في المجلس الاستشاري) وهو من أبرز قادة حزب المؤتمر الطرابلسي فقد اتخذ من اجتماعات المجلس المذكور خلال أيام **١٠-١٣ مارس ١٩٥١** (كما سنرى) مجالاً لتوجيه انتقاداته اللاذعة لعمل اللجنة التحضيرية وشرعية الجمعية الوطنية التأسيسية.

---

٣١ خدوري م. س. ص (٥١٧) هامش (٤٠) نقلاً عن صحيفة طرابلس الغرب. العدد الصادر يوم ١٩٥١/١/٢٤.

٣٢ أورد خدوري في كتابه (ص ٥١٨ هامش/ ٤٧) أن السيد محمود مخلوف (أحد قادة جمعية عمر المختار في بنغازي) ذكر له خلال مقابلة معه في بنغازي أن الجمعية رغم تعاطفها مع وجهات نظر السعداوي حول الوحدة الليبية إلا أنها عارضت تهجمه على الجمعية الوطنية التأسيسية وأن الجماعة أبرقت إليه (أي إلى مخلوف) في القاهرة تطلب منه مقاومة تأثير السعداوي. راجع صحيفة التاج (برقة) ١٩٥١/١/٢٦.

٣٣ السبكي م. س. ص (١٧٨) كما أوردت الدكتورة السبكي أن علي رجب (عضو اللجنة التحضيرية ورئيس حزب الاتحاد المصري الطرابلسي) أرسل برقية بتاريخ ١٠ مارس ١٩٥١ احتج فيها على تكوين ممثلي الجمعية الوطنية عن طرابلس ويدعي أن هذا العمل يتحدى قرار الأمم المتحدة بشأن وحدة ليبيا.

٣٤ تكررت هذه الحملة خلال فترة الصيف (١٩٥١) خدوري م. س. ص (١٩٠).

٣٥ السبكي م. س. ص (١٧٨).

ويذهب الدكتور خدوري إلى أن الأمر وصل برئيس حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي (السيد **بشير السعداوي**) إلى أن استنجد بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأنكر على الجمعية الوطنية اختصاصها في وضع دستور لليبيا [٣٦]، وأنه أدلى بتصريحات فيها بعض الاندفاع قال فيها إن قضية الاستقلال الليبي بكاملها يجب أن يعاد النظر فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة " **كي يمكن اتخاذ قرار جديد يتفق مع رغبات سكان ليبيا.** " [٣٧]

عزام وجامعة الدول العربية

كان للسيد **عبد الرحمن عزام خصومات** قديمة في ليبيا يرجع بعضها إلى أيام الجهاد الليبي ضد الطليان الذي شارك فيه عزام على امتداد عقدين تقريباً [٣٨]. ويبدو أن هذه الخصومات امتزجت فيما بعد **بأطماع خاصة لديه** بأن يكون رئيساً لجمهورية ليبية بعد استقلال البلاد [٣٩].

وعندما صدر قرار الأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ بشأن استقلال ليبيا كان عزام يشغل منصب أمين عام الجامعة العربية. ومن المعروف أنه كان تربطه بزعماء بعض الأحزاب السياسية الطرابلسية لا سيما هيئة تحرير ليبيا وحزب المؤتمر الوطني الطرابلسي وزعيمها السيد بشير السعداوي علاقات وطيدة ولعله كان يتصور أن بمقدوره، من خلال هذا الحزب ذي الشعبية الواسعة وبخاصة في منطقة طرابلس ذات

---

٣٦ أورد الدكتور خدوري في الصفحة (١٩٠) تفسيراً للتبدل الذي طرأ على موقف الحزب الطرابلسي إزاء الجمعية الوطنية التأسيسية فحواه أن تبنّي اللجنة التحضيرية لمبدأ " تعيين " الأعضاء الطرابلسيين بدلاً من " الانتخاب " كان بناء على توصية زعماء الأحزاب الطرابلسية بما فيها حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي. ومن الواضح أن الحزب الأخير كان يتصور، أنه طالما أن أربعة أعضاء في اللجنة التحضيرية (من أصل سبعة أعضاء يمثلون إقليم طرابلس) هم من أعضائه، فإن ذلك كفيل بأن يجعل عملية اختيار ممثلي طرابلس العشرين في طرابلس خاضعة للموافقة المسبقة لحزب المؤتمر. ولكن عندما قدّم مفتي طرابلس الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم (الذي كان نائباً لرئيس حزب المؤتمر الوطني) الجدول المتضمن أسماء الأعضاء العشرين الذين يمثلون إقليم طرابلس في الجمعية الوطنية إلى اللجنة التحضيرية لم يلق ذلك الجدول رضى وموافقة حزب المؤتمر الوطني ومن ثم استنكر الحزب الأمر، بل وغدت الجمعية الوطنية بكاملها موضع استنكار الحزب على أساس أنها " معينة " و " غير منتخبة ".

٣٧ خدوري م. س. ص (١٩٠) وقد أشار خدوري في هذا الشأن إلى ما ورد في صحيفة " شعلة الحرية " لسان حزب المؤتمر الصادرة بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥١ و Sunday Ghibly طرابلس العدد الصادر في ١٩٥١/٨/٥. كما أشار إلى الصفحات (٧٦ – ٧٧) من محاضر اجتماعات الجمعية الوطنية التأسيسية.

٣٨ راجع بشأن دور عزام في الجهاد الليبي ما ورد في كتاب " السنوسية دين ودولة " مرجع سابق. راجع بشأن علاقة عزام المتوترة بالسنوسية ما ورد بكتاب " ميلاد دولة ليبيا الحديثة " م. س. ص (٣١٣).

٣٩ ذكر عز الدين عبد السلام مختار العالم في كتابه " تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي ١٩٢٢ – ١٩٤٨ " أن عزام اقترح جعل ابنه حاكماً على طرابلس. ص (٢٩٠) من منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المعاصرة (٦)، ليبيا. الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.

الكثافة السكانية الكبيرة، أن يسوّى بعض حساباته وخصوماته القديمة وأن يحقق بعض طموحاته السياسية الدفينة. ومن ثم فما أن أدرك السيد عزام أن حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي قد فقد نفوذه وتأثيره في الجمعية الوطنية حتى سارع إلى توجيه **أعنف الانتقادات** إلى الجمعية الوطنية مشككاً في شرعيتها ومدّعياً أنها لا تمثل الشعب الليبي، **مستخدماً صفحات المجلات المصرية والأجنبية ومكاتبه كأمين لجامعة الدول العربية.**

ومن أشهر ما صدر عن السيد عزام في تلك الفترة ما قاله لصحيفة **التيمبو** الايطالية IL Tempo ونشرته في عددها الصادر **في ٥ يناير ١٩٥١** [٤٠]:

> " إن دستور الدولة الحديثة ليبيا يجب أن تعلنه جمعية منتخبة انتخاباً حراً يتمثل فيه الشعب الليبي بنسبة عدد السكان. وألا تكون الدولة الحديثة قد قامت على أسس كاذبة، ونحن لا يسعنا الاعتراف بها. فالجمعية التأسيسية الوطنية الليبية تمثل جمعية أفراد خصوصيين، بسبب الأسلوب الذي اتبع في تأليفها، بدون ترشيح عام وبدون تمثيل للجهات المختلفة، والذي لا يتناسب قط مع عدد السكان. فنحن لا نستطيع الاعتراف بها هيئة ممثلة للشعب الليبي، كما أننا لن نستطيع الاعتراف بشرعية مقرراتها. إنها جمعية غير شرعية، وقد أخبرت واشنطن – وزارة الخارجية الأمريكية – بأن جامعة الدول العربية لن تتحمل دولة قامت على أسس غير مشروعة في وسطها. "

كما تقدّم عزام إلى **اللجنة السياسية** لجامعة الدول العربية مقترحاً عليها أن ترفض الاعتراف بالدولة الليبية الحديثة [٤١]. وقد اتخذ **مجلس جامعة الدول العربية** بتاريخ ١٧ **مارس ١٩٥١**، بناء على توصية اللجنة السياسية **قراراً يدعو الدول العربية إلى عدم الاعتراف بالحكم الدستوري الذي أنشأته الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية** [٤٢].

كان طبيعياً أن تثير هذه التصريحات والمواقف من قبل السيد عزام والجامعة العربية غضب ومخاوف القيادات والزعامات الليبية وبخاصة داخل الجمعية الوطنية التأسيسية حيث اعتبرت تلك التوصية محاولة لتعطيل تطور العملية الدستورية في ليبيا، ومن ثم فقد قررت الجمعية الوطنية بتاريخ ١٧ **يناير ١٩٥١** أن ترسل **وفداً** برئاسة رئيسها الشيخ **محمد أبو الإسعاد العالم** وعضوية **عمر فائق شنيب وخليل القلال وأبي بكر نعامة وأبي بكر بن أحمد** [٤٣] إلى القاهرة ليشرح وجهة النظر الليبية للجامعة العربية.

---

٤٠ خدوري م. س. ص (١٩١).

٤١ المرجع السابق والصفحة نفسها. وقد نقل خدوري هذه المعلومة عن محاضر مجلس جامعة الدول العربية الجلسة الرابعة عشر الصفحات (٦ – ٧).

٤٢ المرجع السابق والصفحة نفسها منقولاً عن محاضر جامعة الدول العربية. الجلسة الخامسة عشر ١٩٥١ ص (٨٤ – ٨٥).

٤٣ كان السيد أبو بكر بن أحمد قد حلّ محلّ السيد محمد عثمان الصيد كنائب لرئيس الجمعية الوطنية عن فزان.

وأمضى الوفد قرابة أسبوعين في القاهرة احتج خلالها على نشر تصريحات السيد عزام في الصحف كما شرح لوزير الخارجية المصري (**السيد محمد صلاح الدين**) وبقية الوفود العربية والصحافة المصرية حالة الوضع الداخلي في ليبيا وأظهرت بعض الوفود العربية (وبخاصة العراقي واللبناني) تفهمها للرأي الليبي واحتجت بأن **المشكلة الدستورية الليبية هي مسألة داخلية لا حقّ لجامعة الدول العربية أن تتدخل فيها.** وللأسف فإن السيد عبد الرحمن عزام لم يتوقف عن الإدلاء بالتصريحات المجافية للجمعية الوطنية الليبية. [٤٤]

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن عبد الرحمن عزام كان قد أرسل في أواخر عام ١٩٥٠ الدكتور **علي نور الدين العنيزي**، الذي كان يعمل موظفاً في سكرتارية جامعة الدول العربية، أرسله إلى ليبيا كي يضع تقريراً عن موقف الليبيين تجاه الجمعية الوطنية. وقد قدم السيد العنيزي تقريره بتاريخ ١١ **يناير ١٩٥١** ونصح فيه الجامعة العربية بالاعتراف بالجمعية الوطنية. غير أن الجامعة لم تعر أي اهتمام إلى وجهات نظره الأمر الذي جعله يقدم استقالته من منصبه احتجاجاً على موقف الجامعة العربية فيما يتعلق بشرعية الجمعية الوطنية. [٤٥]

داخل المجلس الاستشاري

وجدت هذه الانتقادات اللاذعة لعمل اللجنة التحضيرية ولأسلوب اختيارها لأعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية أصداءها داخل اجتماعات المجلس الاستشاري (مجلس العشرة) أثناء اجتماعاته أيام ١٠ – ١٣ **مارس ١٩٥١** للنظر في **المذكرة** التي قدمها إليه المستر بيلت بتاريخ ١٥ **يناير ١٩٥١** حول أعمال لجنة الواحد والعشرين، وكذلك للبحث في **رسالته** التي تقدم بها إلى المجلس ذاته بتاريخ **٢٣ من الشهر** ذاته والتي قصد منها أن تكون بمثابة نصيحة صادرة باسم ذلك المجلس إلى الجمعية الوطنية التأسيسية.

لقد انبرى مندوبو إقليم طرابلس (السيد **مصطفى ميزران**) و مصر (**محمد كامل سليم**) والباكستان (**عبد الرحيم خان**) خلال تلك الاجتماعات ووجهوا من جديد نقداً لاذعا لطريقة عمل لجنة الواحد والعشرين (اللجنة التحضيرية) ووصموا أسلوبها في تأسيس الجمعية الوطنية عن طريق الاختيار بأنه غير شرعي. وكان أعنف الانتقادات هو ذلك الذي جاء على لسان **ممثل مصر** يوم ١٢ مارس ١٩٥١، إذ ركز حملته على **النظام الاتحادي** الذي ورد ذكره برسالة المستر بيلت الآنفة.

---

٤٤ قدم الوفد إلى الجمعية الوطنية حول مهمته في القاهرة. نص التقرير موجود في محاضر الجمعية الوطنية الليبية الصفحات (٣٣ – ٣٥) خدوري م. س. ص (١٩٢، ٥١٨).

٤٥ خدوري م. س. ص (٥١٧) هامش رقم (٤٢) وقد أضاف خدوري أن الدكتور العنيزي زوده شخصياً بهذه المعلومات وبنسخة من التقرير الذي قدمه إلى الجامعة العربية. والجدير بالذكر أنه جرى تعيين الدكتور علي نور الدين العنيزي عضواً في المجلس الاستشاري ممثلاً لبرقة خلفاً للسيد علي أسعد الجربي.

وكان مما ورد في كلمة المندوب المصري:

١- أن (الفيدرالية) سلعة أوروبية هرّبت إلى داخل البلاد، وفرضتها على البلاد الدولتان المشرفتان على الإدارة مع الولايات المتحدة، بالتعاون مع الوفدين البرقاوي والفزاني بالجمعية الوطنية، ضد رغبات الليبيين، بما في ذلك شعب برقة، تمهيداً للاستغلال الأجنبي.

٢- أن (الفيدرالية) قد بدت سائدة متألقة في الجلسة الأولى التي عقدتها ما تسمّى الآن بالجمعية الوطنية عندما أعلن سموّ الأمير السنوسي ملكاً، وأعلنت - في نفس اللحظة - (الفدرالية) شكلاً للحكم في ليبيا. فكانت الأولى ثمناً للثانية.

٣- أن الجمعية الوطنية تضمّ ممثلين عن الحكام، لا عن الشعب، وأعضاؤها أدوات طيّعة في يد الحكام. فلا يعصون لهم أمراً خشية العقاب.

٤- وصف مندوب مصر في نهاية الخطاب بعبارةٍ نابية مستهجنة كلام مندوب برقة، عندما ردّ عليه، ملاحظاً أن خطاب سعادته قد يثير النفوس، وقد يؤدّي إلى انقسام في الشعب. "

لقد حدا ما ورد في خطاب المندوب المصري بالمجلس الاستشاري أن تبادر الجمعية الوطنية التأسيسية إلى الاجتماع يوم ٢٢ مارس ١٩٥١ وأن تقدم إلى المستر بيلت والمجلس الاستشاري احتجاجها على ما جاء بذلك الخطاب وقد تضمن احتجاجها:

" إن الجمعية الوطنية تسجّل على مندوب مصر في مجلس ليبيا:

١- تعريضه بالذات الملكية عندما ذكر أن الأولى (الملكية) كانت ثمناً للثانية (الفدرالية).

٢- اتهامه للوفدين البرقاوي والفزاني في الجمعية الوطنية، مع الدولتين المشرفتين على الإدارة والولايات المتحدة، بفرض (الفدرالية) على غالبية الليبيين تمهيداً للاستغلال الأجنبي، وإهانته لأعضاء الجمعية الوطنية، بوصفه لهم بأنهم مجرد آلات تنفيذ لما يلقى إليهم من أوامر.

٣- إهانته لمندوب برقة في المجلس، باستعماله كلمات نابية أثناء جلسة رسمية، هو مسّ وانتهاك لحرمة المجلس وخروج عن آدابه وتقاليده، مما يهين الجهة التي يمثلها المندوب ويجرح شعور ليبيا كافة.

وعليه، فإن الجمعية الوطنية تحتج بكل قوة على سعادة مندوب مصر في مجلس ليبيا، وتستنكر أشد الاستنكار محاولة النيل من أقدس مقدّسات الشعب الليبي، وتطاوله على الجمعية الممثلة الشرعية لشعب ليبيا، وإهانته للممثل الرسمي للشق الشرقي من ليبيا في المجلس بكلمات نابية. إن الجمعية الوطنية صفوة مختارة من الشعب الليبي تقدّس واجباتها، وقد اختارت النظام الذي يلائم البلاد وأوضاعها، واتخذت ما اتخذته من

قرارات بملء إرادتها، مؤمنة بأن الطريق الذي سلكته هو المؤدّي إلى إسعاد الوطن. وممثل برقة إنما هو المعبّر الصادق في المجلس الدولي عمّا ارتضاه الشعب لنفسه من نظام. " [٤٦]

في الأوساط الأهلية [٤٧]

لم يقتصر الجدال حول شرعية الجمعية الوطنية على الهيئات الرسمية المعنية بهذا الموضوع والمتمثلة في اللجنة التحضيرية والمجلس الاستشاري والجمعية الوطنية ذاتها بل تجاوزها إلى مواطني الأقاليم الثلاثة وصحافتها. وما أن أعلنت الجمعية الوطنية تبنيها **النظام الاتحادي** حتى انغمس المواطنون في جدل واسع حول مزايا النظام وعيوبه. ومرة ثانية استخدمت الصحف المحلية في التعبير عن وجهات النظر المختلفة حول الموضوع.

ومن جهة أخرى فقد أدى هذا الموضوع الأخير (النظام الاتحادي) إلى وقوع انقسام. داخل " **جمعية عمر المختار** " إذ انشق فرعها بمدينة درنة عن مركزها بمدينة بنغازي بسبب استعداد قادة الجمعية في بنغازي القبول بالنظام الاتحادي كخطوة أولية نحو الوحدة التامة.

كما أن **حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي** قرر استقالة جميع ممثليه في الجمعية احتجاجاً على تبنّي الجمعية للنظام الاتحادي. وعندما لم يستجب لقرار الحزب سوى عضو واحد (هو السيد أحد السرّي) أصدر الحزب قراراً بفصل أولئك الذين لم يستقيلوا من الجمعية. [٤٨]

إدارة محلية في طرابلس وفزان

من جهة أخرى، أصدرت **الجمعية الوطنية التأسيسية** في ٢١ من فبراير ١٩٥١ قراراً تقدّمت بموجبه إلى (الملك المقبل) إدريس داعية إياه إلى اختيار أعضاء **الحكومة المحلية في منطقتي طرابلس وفزان**، وأن يطلب من الدولتين المشرفتين على الإدارة أن تمكنا لهاتين الحكومتين مزاولة عملهما، لأن ذلك يشكل خطوة أولية في سبيل إنشاء **حكومة ليبيا الاتحادية**.

---

٤٦ راجع كتاب " حقيقة إدريس – حقائق وأسرار وصور " من إصدار مكتب الادعاء العام للنظام الانقلابي في ليبيا. الطبعة الأولى، يناير ١٩٧٦ ص (١٢١ – ١٢٤).

٤٧ للمزيد حول هذا الموضوع راجع خدوري م. س. ص (١٩٢ – ١٩٤).

٤٨ خدوري م. س. ص (٥١٩) نقلاً عن صحيفة " شعلة الحرية " لسان حزب المؤتمر الصادرة بتاريخ ١٩٥١/٣/٣.

وبالفعل فقد أنشئت **الحكومتان المحليتان** في مارس ١٩٥١ تحت إشراف مجلسين لهما صفة الوصاية إلى أن يتم وضع وإقرار الدستور الليبي. وقد تشكلت **حكومة طرابلس** [٤٩] على النحو التالي:

محمود المنتصر، رئيساً للوزراء.
منصور بن قدارة، وزيراً للمالية.
فاضل بن زكري، وزيراً للتربية.
سالم القاضي، وزيراً للزراعة.
إبراهيم بن شعبان، وزيراً للمواصلات.
محمد الميت، وزيراً للأشغال العامة.

أما في فزان، فقد اختار **أحمد سيف النصر** (الذي كان قد انتخب رئيساً لفزان في ١٢ فبراير ١٩٥٠ من المجلس التمثيلي الفزاني) كلاً من:

حمودة طه، العدل والداخلية.
نصر بن سالم، المالية والزراعة.
مهدي أحمد، الصحة والتعليم.

تأليف الحكومة الاتحادية المؤقتة

كما قامت الجمعية الوطنية التأسيسية في ٢٩ من مارس ١٩٥١ – بعد أخذ رأي (الملك المقبل) إدريس الذي استشار بدوره زعماء الأحزاب السياسية والشخصيات النافذة – بتأسيس **الحكومة الاتحادية المؤقتة** بالقرار التالي:

(قرار بتأليف الحكومة الاتحادية الليبية المؤقتة)
(في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥١ م)

" بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢١ من نوفمبر ١٩٤٩ الذي ينصّ على أن تصبح ليبيا، وتشمل برقة وطرابلس وفزان، دولة مستقلة وذات سيادة في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز اليوم الأول من شهر يناير سنة ١٩٥٢ وعلى أن يقرّر دستور ليبيا، بما فيه شكل الحكم، بواسطة ممثلين عن السكان من برقة وطرابلس وفزان مجتمعين للتشاور في شكل جمعية وطنية.

---

٤٩ جرى تسمية حكومة طرابلس المحلية عن طريق المعتمد البريطاني في إقليم طرابلس البريجادير بلاكلي، خدوري، ص ٥١٦. أما برقة فقد تشكلت حكومة فيها منذ إعلان استقلالها في أول يونيو/حزيران ١٩٤٩، وكانت حكومة إمارة برقة تتألف منذ ١٩٥٠/٣/١٨، من:
محمد الساقزلي (رئيساً للوزارة ووزيراً للعدل) حسين مازق (وزيراً للداخلية والمعارف)، محمد بو دجاجة (وزيراً للمالية)، عبد القادر العلام (وزيراً للزراعة والغابات)، سعد الله بن سعود (وزيراً للصحة العامة)، مصطفى بن حليم (وزيراً للأشغال العامة والمواصلات).

وحيث أن القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٥٠ يؤيّد ويدعو إلى تنفيذ القرار الأول وينصّ على:

(أ) أن تجتمع جمعية وطنية ليبية تمثل ليبيا تمثيلاً صحيحاً في أقرب وقت ممكن، وفي مدّة لا تتجاوز أول يناير ١٩٥١.

(ب) أن تؤلف هذه الجمعية الوطنية **حكومة ليبية مؤقتة** في أقرب وقت ممكن، على أن تضع نصب أعينها أول إبريل سنة ١٩٥١ هدفاً لذلك.

(ج) أن تنقل الدولتان القائمتان بأعمال الإدارة في ليبيا السلطات تدريجياً إلى الحكومة الليبية المؤقتة بطريقة تضمن إنجاز نقل جميع السلطات من أيدي الإدارتين الحاليتين إلى حكومة ليبية شرعية قبل **أول يناير ١٩٥٢**.

(د) أن يقوم مندوب الأمم المتحدة حالاً، مستعيناً ومسترشداً بمشورة الأمم المتحدة لليبيا، بإعداد برنامج، بالتعاون مع الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة في ليبيا، لنقل السلطة إلى الحكومة الليبية طبقاً لما ذكر في الفقرة (ج).

وحيث طبقاً لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكورين تشكّلت الجمعية الوطنية واجتمعت في طرابلس الغرب في **٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠** وقرّرت في جلستها المنعقدة في يوم **٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠** بأن تصبح ليبيا دولة اتحادية ديمقراطية مستقلة وذات سيادة، وتتألف من أقاليمها الثلاثة برقة وطرابلس وفزان بحدودها الطبيعية، ونادت بسموّ الأمير السيد محمد إدريس المهدي السنوسي أمير برقة المعظم، وبايعته ملكاً دستورياً للمملكة الليبية المتحدة.

وحيث إن جلالة الملك المعظم قد تفضّل بتاريخ **١٧ من ديسمبر ١٩٥٠** باستلام البيعة وقبول الدعوة لتولي عرش ليبيا، وأرجأ من طرفه إعلانها للوقت المناسب.

وحيث إن الجمعية الوطنية قرّرت بتاريخ **٢١ من فبراير سنة ١٩٥١** رفع التماسها لجلالة الملك المعظم لقيام **الحكومات المحلية** في الأقاليم الثلاثة، توطئة لقيام الحكومة المركزية الاتحادية، وقد تفضل جلالته واستجاب إلى ذلك.

وبناءً على رغبة الجمعية الوطنية وحرصها على أن تقوم الحكومة الليبية المؤقتة ضمن الميعاد المحدد، ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٥٠.

وحيث إن الجمعية الوطنية تنفيذاً لهذه الغاية قرّرت بتاريخ **٢٤ من مارس ١٩٥١** إيفاد وفد من عشرة أشخاص من أعضائها للسفر لبنغازي، والتشاور مع جلالة الملك المعظم حول تشكيل الحكومة الليبية

المؤقتة، وقد عاد هذا الوفد مزوّداً بإرشادات جلالته وموافقته حول هـذا الموضوع.

لذلك تقرّر الجمعية الوطنية ما هو آتٍ:

١- تأليف الحكومة الاتحادية المؤقتة اعتباراً من هذا اليـوم ٢١ من جمادي الثانية ١٣٧٠ هـ الموافق ٢٩ من مارس سـنة ١٩٥١، على أن يكون من صلاحياتها الأولى:

(أ) الاتصال بمندوب الأمم المتحدة بشأن إعداد البرنامج المنصوص عليه في قرار الجمعية العامـة لهيئـة الأمم المتحدة الصادر بتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٥٠ بخصوص نقل السلطات إليها من الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة في ليبيا.

(ب) تسلّم السلطات من الـدولتين القـائمتين بأعمـال الإدارة في ليبيا تدريجياً بطريقة تضمن نقل جميـع السلطات من أيدي الإدارتين الحاليتين قبل أول يناير ١٩٥٢ طبقاً لقرار الجمعية العامـة لهيئـة الأمـم المتحدة الصادر بتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٥٠ على أن تكون ممارسة تلك السلطات مـن قبلهـا وفقـاً لنصوص الدستور، وبصورة خاصّة فيمـا يتعلـق بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية عند تقرير ذلك من قبل الجمعية الوطنية.

٢- تعيين السادة المدرجة أسماؤهم أدناه بعد أن أخذت مـوافقتهم في مناصب الدولة على الصورة الآتية:
محمود المنتصر، رئيساً للوزارة ووزيراً للعدل والمعارف.
علي الجربي، وزيراً للخارجية والصحة.
عمر فائق شنيب، وزيراً للدفاع.
منصور بن قدارة، وزيراً للمالية.
إبراهيم بن شعبان، وزيراً للمواصلات.
محمد بن عثمان، وزير دولة.

٣- علي سماحة رئيس الجمعية الوطنية تبليغ هذا القرار للجهات المختصّة.

صدر في مقرّ الجمعية الوطنية بطرابلس يوم الخميس ٢١ من جمادي الثانية سنة ١٣٧٠ هـ الموافق ٢٩ من مارس ١٩٥١ م".[٥٠]

لجنة الدستور

بعد أن أعلنت الجمعية الوطنية نفسها ذات اختصاص لوضع دستور للبلاد وأيّدها في ذلك مندوب الأمم المتحدة المستر أدريان بيلت وأغلبية لجنة الواحد والعشرين، انصرفت إلى القيام بمهتمها.

وكما مر بنا، فقد أصدرت الجمعية الوطنية في جلستها يوم ١٩٥٠/١٢/٢، وفي إطار التوطئة لإعداد الدستور، قانونين أساسيين، الأول يتعلق باختيار النظام الاتحادي، والثاني باختيار النظام الملكي الدستوري الديمقراطي النيابي.

ولم تقتصر الجلسة التي عقدتها الجمعية يوم ١٩٥٠/١٢/٤ على إقرار قانون أساسي ثالث حددت بموجبه شكل **العلم الوطني** وأبعاده – كما سلفت الإشارة – بل قامت الجمعية باتخاذ خطوة مهمة جديدة على طريق إعداد الدستور، تمثلت في إصدار قرار بتشكيل " **لجنة الدستور** " المكونة من (١٨) عضواً (٦ أعضاء من كل ولاية) وأناطت بها مهمة إعداد مسودة الدستور وعرضها على الجمعية.[٥١]

ومنذ البداية قام المستر بيلت بنقل الرأي الذي سبق للمجلس الاستشاري أن تقدم به إلى الأمم المتحدة (خطة العمل)، ووضع تحت تصرف الجمعية شتى أنواع المساعدة القانونية والفنية الممكنة.

عقدت " **لجنة الدستور** " أول اجتماع لها يوم ١٩٥٠/١٢/٦ واختارت السيد **عمر فائق شنيب** رئيساً لها والسيد **سليمان الجربي** سكرتيراً. ومن أجل الإسراع في إنجاز المهمة الملقاة على عاتقها قامت " لجنة الدستور " بتشكيل **لجنة فرعية** أطلقت عليها اسم " **لجنة العمل** " تتكون من ستة (٦) أعضاء (اثنين من كل إقليم)، وقررت اللجنة الاستعانة في مجال الخبرة القانونية والفنية بكل من المستشارين القانونيين السيد عمر لطفي (مصري) والسيد عوني الدجاني (فلسطيني) فضلاً عن المستشار القانوني للمستر بيلت.

---

٥٠ أورد الصيد في مذكراته (ص ٧٠ – ٧١) أن ممثلي فزان في المجلس الاستشاري وفي لجنة التنسيق احتجوا على وجود وزير وحيد ودون حقيبة عن إقليم فزان. ولعل ما أشار إليه الصيد هو الذي أدى إلى أن تقوم الجمعية الوطنية بإصدار قرار في ١١ من رجب ١٣٧٠ الموافق ١٧ من إبريل / نيسان ١٩٥١ بتعديل جزئي في المناصب بحيث أصبح علي الجربي وزيراً للخارجية والعدل، ومحمد بن عثمان الصيد وزيراً للصحة.

٥١ خدوري م. س. ص (١٩٣).

وفي ١١ ديسمبر ١٩٥٠ عقدت " **لجنة العمل** " أول اجتماع لها. ثم تواصلت اجتماعات اللجنتين. ويفهم من مطالعة ما كتب حول عمل هاتين اللجنتين [٥٢]:

- قامت " **لجنة العمل** " [٥٣] بترجمة ودراسة دساتير اثنى عشر دولة اتحادية.
- شرعت " **لجنة العمل** " في إعداد فصول الدستور الاثنى عشر، وكلما فرغت من إعداد أحد الفصول أحالته على " **لجنة الدستور** " لمناقشته ولإقراره بشكل مبدئي قبل عرضه على الجمعية الوطنية.
- بعد تمام (٩٦) اجتماعا عقدتها " **لجنة العمل** " و (٢٥) اجتماعا عقدتها " **لجنة الدستور** " كانت مسودة الدستور [بموادها التي بلغت (٢١٣) مادة] جاهزة أمام الجمعية الوطنية التأسيسية لمناقشتها وإقرارها.

وتفيد الوقائع بأن **الجمعية الوطنية التأسيسية** شرعت في مناقشة مشروع/ مسودة الدستور أثناء اجتماعها في **طرابلس** يوم ١٩٥١/٩/١٠. غير أن الجمعية اضطرت إلى الانتقال للاجتماع في مدينة **بنغازي** [٥٤] تجنبا للضغوط المستمرة التي كانت الأحزاب السياسية المعارضة تمارسها عليها من خارج قاعة الاجتماعات مما أدى إلى عرقلة عمل الجمعية.

وفي ١٩٥١/٩/٢٩ واصلت الجمعية الوطنية اجتماعاتها بمدينة **بنغازي** في جو أكثر هدوءاً وحرية.

وتفيد مطالعة محاضر اجتماعات الجمعية الوطنية التأسيسية المتعلقة بمناقشتها لمسودة الدستور المقدمة إليها عن " لجنة الدستور " أن النقاش والخلاف ثار حول عدد من المسائل والقضايا الواردة به ....

- حول صلاحيات الملك ..
- وحول خلافة العرش ..
- وحول العاصمة ومقرها ..
- وحول أساس التمثيل في مجلس النواب والشيوخ.
- وحول توزيع الموارد المالية الاتحادية وحول المهاجرة.

---

٥٢ راجع خدوري م. س. ص (١٩٦ – ٢٠٢) وتجدر الإشارة إلى أن خدوري استعان فيما كتبه بالخصوص بما ورد في محاضر الجمعية الوطنية.

٥٣ أطلق على هذه اللجنة أسماء " جماعة العمل " و " مجموعة العمل " تمييزا لها عن لجنة الدستور.

٥٤ كان ذلك بناء على دعوة من الملك المقبل إدريس وجهها إلى رئيس الجمعية الوطنية يوم ١٩٥١/٩/١٧.

غير أن الجمعية استطاعت أن تتجاوز كافة تلك الخلافات وأن تصل في النهاية إلى صيغ توافقية مرضية لكافة الأطراف، كما لعب **الملك** (المقبل) **إدريس** والمستر **أدريان بيلت** دوراً هاماً في مساعدة الجمعية على تجاوز بعض نقاط الخلاف والتي كان أبرزها ما يتعلق **بالعاصمة** [٥٥] للدولة الليبية. ومما يسجل في هذا السياق أن **آخر تعديل** أدخل على مسودة الدستور كان قد تقدم به عضو الجمعية السيد **خليل القلال** وهو يتعلق بالمادة (٦٩) من المسودة حيث أفاد القلال أن الملك المقبل (إدريس) يفضل تعديل تلك المادة المتعلقة **بالموافقة على المعاهدات**، حيث إن الملك لا يرغب في تحمّل المسئولية الكاملة بشأن الموافقة على المعاهدات، واقترح تعديل المادة بما يستوجب إقرار البرلمان لها قبل أن يوافق الملك عليها. وقد وافقت الجمعية على التعديل بالهتاف باعتبار أن **التعديل الجديد هو أكثر ديمقراطية من النص الذي كان موجوداً بمسودة الدستور**[٥٦]. كما يؤكد الباحثون أن رئيس الجمعية الوطنية الشيخ **محمد أبو الإسعاد العالم** لعب بحكمته وأناته وخبرته دوراً هاماً في إنجاح مهمة الجمعية.

وهكذا تمكنت الجمعية الوطنية التأسيسية مع حلول يوم **السابع من أكتوبر ١٩٥١** من إقرار مشروع الدستور بعد الموافقة على مواده كلها مادة مادة، ثم صوتت بالإجماع على الدستور بكامله [٥٧]، وعَهدَت إلى رئيس الجمعية الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم ونائبيه السيدين عمر فائق شنيب وأبي بكر بن أحمد سلطة إصداره بالتوقيع عليه وإبلاغه إلى الملك إدريس ونشره في الجريدة الرسمية [٥٨]. وقد أدرجت ذلك في الدستور بالصيغة التالية:

> **" وضعت الجمعية الوطنية الليبية وأقرت هذا الدستور في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي في يوم الأحد ٦ محرم الحرام ١٣٧١ هـ الموافق ٧ أكتوبر ١٩٥١ وعهدت إلى رئيسها ونائبيه بإصداره ورفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ونشره في الجريدة الرسمية بليبيا. "** [٥٩]

كانت تلك لحظة ولادة الدستور الليبي لعام ١٩٥١ [٦٠].

ومنذ تلك اللحظة، دخلت ليبيا بأقاليمها الثلاثة، ولأول مرة في تاريخها المعاصر في كنف " الشرعية الدستورية ".

---

٥٥ راجع ما ورد في كتاب " ليبيا بين الماضي والحاضر ... " للمؤلف حول موضوع اختيار العاصمة من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية. الجزء الثاني/ المجلد الرابع.

٥٦ خدوري م. س. ص (٢٠١ – ٢٠٢).

٥٧ مما هو جدير بالتنويه أنه بينما كان أعضاء الجمعية الوطنية يقومون بالتصويت على الدستور قام الملك (المقبل) إدريس بزيارة مفاجئة للجمعية لتهنئتها على ذلك الإنجاز وألقى كلمة قصيرة عبر فيها عن سعادته بإصدار الدستور، معلناً موافقته على كل ما ورد فيه، متعهداً باحترامه والعمل على تطبيقه والتزام أحكامه.

٥٨ مَرزة م. س. ص (١٧٣ – ١٧٤).

٥٩ نشر بعدد خاص من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥١.

٦٠ راجع الملحق رقم (٩).

وقد سجل المستر **أدريان بيلت** رأيه في الدستور الليبي في مقالة له نشرها في جريدة " **برقة الجديدة** " الصادرة بتاريخ **١٩٥٣/١٢/٢٥** قال فيها:

" إن دستور ليبيا قد توخى تطبيق الروح الديمقراطية واحترام الحريات الإنسانية. وقد يعترض البعض عليه بأن فيه من المواد ما يلائم أكثر الدول الديمقراطية تطوراً، وهو لا يصلح للشعب الليبي في مرحلته الحاضرة. إنني لا أشاطرهم هذا الرأي، إذ عندما يحصل شعب حديث العهد سياسياً على حكم دستوري، فإن الحكمة تقضي بأن نفسح أمامه المجال في الحقل السياسي بدلاً من أن نضيق عليه الخناق. "

كما وصف الدكتور **محمود عزمي**، السياسي والقانوني المصري الأشهر، الدستور الليبي، عندما عُرضت عليه نسخة منه أثناء اجتماع مجلس ليبيا في جنيف عام ١٩٥١، بأنه " **فوق المستوى السياسي لأي قطر عربي** ".[٦١]

قانون الانتخاب

في **٢١ أكتوبر ١٩٥١** تقدمت الحكومة الاتحادية المؤقتة (التي تشكلت في ٢٩ مارس ١٩٥١ برئاسة السيد محمود أحمد المنتصر) بمشروع " **قانون الانتخاب** " إلى الجمعية الوطنية التأسيسية إعمالاً للمادة (٢٠٤) من الدستور والتي نصت على أن:

" **تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة قانون الانتخاب الأول لمجلس الأمة على ألا يتعارض وأحكام هذا الدستور، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه وإصداره، ويجب أن يتم إصدار هذا القانون في ميعاد لا يتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ إصدار الدستور.** "

وشرعت الجمعية الوطنية في مناقشة مشروع قانون الانتخاب في جلستها بتاريخ **١ نوفمبر ١٩٥١** وأقرته بالإجماع[٦٢] بعد سبعة اجتماعات كان آخرها اجتماعها **الثالث والأربعين** الذي انعقد يوم **٦ نوفمبر ١٩٥١.**

---

٦١ راجع " من الأفق السنوسي " تأليف يوسف عيسى البندك. من منشورات مركز الدراسات الليبية – أكسفورد – بريطانيا. أبريل ٢٠٠٢ م. ص. ص (٦٦).

٦٢ عرف باسم قانون الانتخاب الأول رقم (٥) ونشر بالعدد رقم (٢) من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥١. وقد احتوى هذا القانون على سبعين مادة.

تقييم وتثمين

بإقرار **قانون الانتخاب الأول رقم (٥)** انتهت أعمال الجمعية الوطنية، ولكنها بقيت في حالة انعقاد دائم إلى حين إعلان استقلال ليبيا الذي تحدد له يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م.

وقد أشاد المستر أدريان بيلت في تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بجهود الجمعية الوطنية الليبية وعبر عن امتنانه ورضاه عن العمل الذي قامت به. [٦٣]

وفي **تقييم ختامي** لدور الجمعية الوطنية التأسيسية وعملها يقول الدكتور خدوري:

> " عندما يلقى المرء نظرة عامة على عمل الجمعية الوطنية يستطيع أن يرى فيها تجربة ناجحة، إذ أن النتيجة كانت إعداد **إطار دستوري** للدولة الليبية الحديثة النشأة ".
>
> " لقد كادت وجهات النظر التي تقدمت بها الولايات الثلاث المكونة منها هذه الدولة الحديثة تتباين حول كل نقطةٍ أساسية ".
>
> " وكانت **الجماعات المخالفة** من الكثرة بحيث لم يكن الجو خالياً من التشويش، والمنافسات الشخصية ".
>
> " وكاد ذلك أن يعوق الجمعية الوطنية عن العمل .. ولكن أعضاء الجمعية أظهروا الكثير من كبح جماح نفوسهم في المسائل التي كانت تثير الكثير من الشعور المؤلم، فلم يسجل احتجاج عضو على آخر، ولم يكن أي تذمّر من تطبيق النظام الداخلي ... ".
>
> " وقد أدار رئيس الجمعية (السيد الشيخ أبو الإسعاد العالم) الاجتماعات بأسلوب عملي منظم، وتأثر الجميع بحنكته ومنزلته، فكان ذلك عاملاً في الاتجاه نحو الاعتدال ..".
>
> " وكانت الجمعية على **استعداد لسماع الانتقاد من الفئات المناوئة، وقبول** آراء الخبراء، وكثيراً ما كان الأعضاء ينقلون إلى القاعة آراء النقاد المناوئة، ويحاولون التأثير على الجمعية الوطنية، خاصة

---

٦٣ أورد الصيد في مذكراته (ص ٧٦) أن المستر بيلت اقترح على المجلس الاستشاري (الذي كان الصيد عضواً فيه) إرسال برقية إلى الجمعية التأسيسية لتهنئتها على اكتمال عملها بوضع الدستور، غير أن هذا الاقتراح لقي معارضة شديدة من مندوبي مصر وباكستان وإقليم طرابلس (السيد مصطفى ميزران) بحجة أنه لا يمكن تهنئة الجمعية على إنجازها لأنها جمعية لا تمثل الشعب الليبي، وغير منتخبة، كما أن الدستور الذي وضعته هو، برأيهم، مشروع دستور وليس دستوراً نهائياً.

فيما يتصل بالعلاقة بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات وتكوين البرلمان واختيار العاصمة ".

" لكن الجمعية الوطنية أخذت بعين الاعتبار أيضاً آراء الخبراء، وبخاصة مقترحات مندوب الأمم المتحدة (أدريان بيلت) وقبلت كثيراً منها بالرضى. وغالباً ما كان للملك المقبل، مع أنه آثر عدم التدخل في مناقشات الجمعية، أثر في توجيه الأمور توجيهاً معتدلاً عند اشتداد الأزمة ".

كما أن الدكتورة **آمال السُبكي** أوردت بشأن تقييم أداء الجمعية الوطنية الليبية العبارات التالية:

" وللحقيقة فإن الجمعية الوطنية قد أنجزت المهام الرئيسية التي عهدت إليها سواء الخاصة بالدستور، أو بالانتخابات بطريقة جيدة، ونجح الأعضاء في التغلب على خلافاتهم في مهدها. حتى أن محاضر جلسات الجمعية تكاد أن تخلو من أية احتجاجات رسمية، ولعل الفضل يرجع إلى لباقة الشيخ (أبو الإسعاد) الذي أدار الجلسات بأسلوب هادئ، ومنظم أثار إعجاب الكثيرين كما أنه استطاع السيطرة على مقاليد الأمور وأدار المناقشات بحنكة واضحة. أشاد بها مندوب الأمم المتحدة، ولعل أعظم التحديات التي نجحت فيها الجمعية الوطنية تكمن في صمودها أمام الصعاب التي تعرضت لها منذ بداية تكوينها وحتى إعلانها للدستور وقانون الانتخابات وقد كانت المعارضة دائماً تخرج من سياسيي طرابلس الأكثر دراية بالعمل السياسي والأعظم سكاناً وموارد اقتصادية أيضاً، وبالذات من العناصر التي أدارت نشاطها السياسي في مصر وسط الأحزاب الوطنية العريقة بها. "

أما السيد **محمد عثمان الصيد** الذي كان عضواً في " اللجنة التحضيرية " (لجنة الواحد والعشرين) ومن بعد عضواً في " المجلس الاستشاري " فقد أورد في هذا الخصوص:

" وأقول، للحقيقة والتاريخ، أنه لولا صمود رجال الجمعية التأسيسية لانفرط العقد، وضاع الاستقلال الذي كان قاب قوسين أو أدنى، بسبب تلك الألاعيب والمخططات الخفية. ولولا حكمة الملك إدريس السنوسي وصبره، وعقلاء طرابلس، وعلى رأسهم الشيخ المفتي، لما وصلنا إلى الاستقلال، ولظلت ليبيا مقسّمة ومشتتة ".[٦٤]

---

٦٤ الصيد م. س. ص (٦٨).

ويقول الدكتور **يوسف البخبخي** حول هذا الموضوع في مقال له نشره بصفحة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا على الإنترنيت تحت عنوان " **حدث الاستقلال .. ودولة الحداثة السياسية** ".

" ومع انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية بأعضائها الستين من رجالات الاستقلال ورموزه وإقرارها للإطار الدستوري لدولة الاستقلال، ولد الدستور الليبي مُؤسِسا **لدولة الحقوق – دولة المستقبل**، في ولادة جاءت تعبيراً عن إرادة الأمة، لا إملاء ولا إكراه ولا قِسْر فيها. هذه الولادة وما رافقها من قدرة على صنع الإجماع وتسوية الخلافات والدفع بالتداولات بعيداً عن منطقة الأطراف حيث تتعالى الانفعالات والرؤى الأيدولوجية الضيقة، نحو منطقة الوسط حيث يتعالى صوت العقل في واقعية رصينة حسمت التداول لصالح اتحاد ليبي يأخذ في الاعتبار آنيات اللحظة التاريخية ومتطلبات تَشكّلُ الهوية الوطنية الجامعة، وأفلحت في إنتاج وثيقة مستقبلية رصينة أسست لميلاد دولة تَنزع نحو الحداثة السياسية من خلال فضاء سياسي تطورّي مفتوح. "

إعلان الاستقلال

في يوم ٢٤ من ديسمبر ١٩٥١، وبحضور عددٍ من الضيوف والدبلوماسيين المدعوين، في مقدّمتهم أدريان بيلت، ورئيس وأعضاء الحكومة الاتحادية المؤقتة، ولفيف من كبار أعيان البلاد، وقف الملك إدريس معلناً من شرفة قصر المنار في بنغازي، ووسط تهليل وتكبير الجموع الحاشدة، استقلال ليبيا، وقيام دولتها الحديثة التي ستعرف باسم " المملكة الليبية المتحدة ". وألقى كلمة تاريخية جاء فيها:

" يسرنا أن نعلن للأمة الليبية الكريمة أنه نتيجة لجهادها، وتنفيذاً لقرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة، وإننا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على نعمائه، ونوجّه إلى الأمة الليبية أخلص التهاني بمناسبة هذا الحدث التاريخي السعيد. ونعلن رسمياً أن ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، ونتخذ لأنفسنا من الآن فصاعداً، نزولاً على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٠، لقب صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة.

ونشعر أيضا بأعظم الاغتباط **لبداية العمل منذ الآن بدستور البلاد** كما وضعته وأصدرته الجمعية الوطنية في ٦ من محرم سنة ١٣٧١ هجرية الموافق ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ميلادية، وإنه لمن أعزّ أمانينا، كما تعرفون، **أن تحيا البلاد حياة دستورية صحيحة، وسنمارس منذ اليوم سلطاتنا وفقاً لأحكام هذا الدستور.**

ونحن نعاهد الله والوطن، في هذه الفترة الخطيرة التي تجتازها البلاد، أن نبذل كل جهدٍ بما يعود بالمصلحة والرفاهية لشعبنا الكريم، حتى تتحقق أهدافنا السياسية، وتتبوأ بلادنا العزيزة المكان اللائق بها بين الأمم الحرة.

وعلينا جميعاً أن نحتفظ بما اكتسبناه بثمن غال، وأن ننقله بكل حرص وأمانة إلى أجيالنا القادمة. وإننا في هذه الساعة المباركة نذكر أبطالنا، ونستمطر شآبيب الرحمة والرضوان على أرواح شهدائنا الأبرار، ونحيي العلم المقدس رمز الجهاد والاتحاد وتراث الأجداد، راجين أن يكون العهد الجديد الذي يبدأ اليوم عهد خير وسلام للبلاد، ونطلب من الله أن يعيننا على ذلك ويمنحنا التوفيق والسداد، إنه خير معين. "

ولا نشك في أن هناك مضامين ومعاني عديدة وردت في هذا الخطاب القصير جديرة بالتوقف عندها وتأمّلها، إلا أن الذي يعنينا أن نتوقف عنده بكل إكبار في هذا المقام هو ما ورد في الفقرة الثانية منه. ففي هذه الفقرة القصيرة التي لم تتجاوز الأربعة أسطر وردت الإشارة إلى الدستور ثلاث مرات:

- أعلنت الأولى بداية العمل بالدستور منذ تلك اللحظة؛ لحظة إعلان استقلال البلاد.
- وعبّرت الثانية عن أن من أعزّ أماني الملك إدريس أن تحيا البلاد حياة دستورية صحيحة.
- وأعلن الملك في الثالثة عن عزمه بأن يمارس سلطاته منذ ذلك اليوم وفقاً لأحكام الدستور.